

Distr.: General  
1 March 2010  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الرابعة والستون  
البند ١٤ من جدول الأعمال  
التراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان  
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على  
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهتان إلى الأمين  
العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيان وزارة خارجية جورجيا المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠  
بشأن المعاهدة المتعلقة بإقامة قاعدة عسكرية مشتركة في غوداوتا التي وقع عليها الاتحاد  
الروسي وما يسمى بجمهورية أبخازيا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق دورة  
الجمعية العامة الرابعة والستين في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ألكسندر لومايا  
الممثل الدائم



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة خارجية جورجيا بشأن المعاهدة المتعلقة بإقامة قاعدة عسكرية مشتركة في غوداوتا التي وقع عليها الاتحاد الروسي وما يسمى بجمهورية أبخازيا

١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠

إن روسيا تعزز وجودها العسكري في الأراضي الجورجية المحتلة، وهذا ما تشهد عليه بوضوح المعاهدة المتعلقة بإقامة قاعدة عسكرية مشتركة في غوداوتا التي وقع عليها الاتحاد الروسي وما يسمى بـ "جمهورية أبخازيا" في موسكو في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠. وستستمر صلاحية المعاهدة لمدة ٤٩ عاما مع إمكانية تمديدتها لمدة ١٥ عاما أخرى.

ومن الجدير بالذكر أنه، في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في إسطنبول في عام ١٩٩٩، تعهد الاتحاد الروسي، وفقا للبيان المشترك الصادر عن الاتحاد الروسي وجورجيا (المرفق ١٤ للوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا) بسحب قاعدته العسكرية من غوداوتا بحلول أول تموز/يوليه ٢٠٠١. ولكن المجتمع الدولي على علم تام بأنه على الرغم من البيانات العديدة التي أدلى بها الرئيس بوتن بشأن سحب القاعدة العسكرية الروسية من غوداوتا، لم تسحب القاعدة وظلت قيد التشغيل لسنوات عديدة بعد ذلك في انتهاك للالتزامات الدولية التي تعهدت بها روسيا.

ويحاول الاتحاد الروسي، بهدف إضفاء الشرعية على أعماله غير المشروعة تحديدا، فرض مفهومة بشأن "البنية الجديدة للأمن الأوروبي" على المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، تهدف موسكو إلى وضع احتلالها العسكري للمناطق الجورجية وضمها لها ضمن إطار من "الشرعية". وما فتئت الأعمال التي تقوم بها روسيا في المناطق المحتلة مستمرة دون أي رقابة نظرا لكون جميع بعثات الرقابة الدولية قد طردت من المناطق الجورجية المحتلة بفضل الجهود التي بذلها الكرملن وروسيا هي التي تعارض إرسال بعثات رقابة دولية إلى تلك المناطق من جورجيا.

إن تعليق تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا من جانب الاتحاد الروسي (وهو بحمد ذاته انتهاك للمعاهدة) خدم، في جملة أمور، هدف استخدام الأراضي المحتلة الجورجية كنقطة انطلاق لأعماله العسكرية.

ويشكل دأب روسيا على تنفيذ خططها التوسعية تهديدا حقيقيا ليس لجورجيا فحسب، بل ولنطقتي القوقاز والبحر الأسود ككل كذلك. وينبغي في هذا الصدد الإشارة بوجه خاص إلى ما أدخلته روسيا مؤخرا من تعديلات على قانون الدفاع بما يسمح لروسيا القيام بما يسمى عمليات عسكرية وقائية في جميع الحالات وضد جميع الدول التي يعتبرها الكرملن ضرورية. وفضلا عن ذلك، فإن العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا تنص على الاستخدام الوقائي للأسلحة النووية ضد جميع الدول التي هي على خلاف مع موسكو.

وتعرب وزارة خارجية جورجيا عن احتجاجها الشديد على هذه الخطوة التي اتخذتها روسيا والرامية إلى التسليح المكثف للأراضي الجورجية المحتلة وتحت المجتمع الدولي على إجراء تقييم على النحو الواجب للأفعال غير المشروعة التي أقدمت عليها روسيا، واتخاذ إجراءات صارمة لمنع تكرارها.